

Distr.: General  
22 November 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

## الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة  
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز (جزئي)\* للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد الحلفاوي (نائب الرئيس) . . . . . (المغرب)

## المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي  
هذه العمليات (تابع)

\* لم يُعد محضر موجز للجزء غير الرسمي من الجلسة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



في غياب السيد راميريز كارنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تولى السيد الحلفاوي (المغرب)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

**البند ٥٥ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)**

١ - الرئيس: قال إن الجلسة ستُعقَل لإجراء حوار غير رسمي بين أعضاء اللجنة ووكيلي الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني.

عُلِّقت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز الساعة ١٥:٠٥ واستؤنفت الساعة ١٦:٢٠.

٢ - السيدة يي (ميانمار): قالت إن الأمم المتحدة، نظرا لما تضطلع به من دور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين، بحاجة إلى التحول من نهج متسلسل إلى سلسلة متواصلة من الاستجابات في مجال حفظ السلام. وأشارت إلى أن حكومة بلدها نفسها، إذ ترحب بالإصلاحات التي اضطلع بها الأمين العام في عمليات حفظ السلام، قد وضعت بعد انتقال السلطة السلام والمصالحة على الصعيد الوطني في صلب جهودها الرامية إلى بناء الدولة. وهي تشجع جميع المنظمات الوطنية التي لم توقع بعد اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني على القيام بذلك ولقد تمخضت عن مؤتمرٍ سلام للاتحاد اتفاقات بشأن المبادئ الأساسية التي ستشكل الأساس للاتحاد الفيدرالي الديمقراطي للبلد مستقبلا، مما يضفي زخما جديدا على الحوار وعلى إيجاد حلول سياسية للتحديات التي يواجهها البلد.

٣ - وأضافت أنه بصرف النظر عن البيئة المعقدة والمتغيرة باستمرار التي تجري فيها عمليات حفظ السلام، فإن المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية - يجب أن تظلّ القيم الأساسية إذا ما أريد للبعثات الحفاظ على مصداقيتها. وأوضحت أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع: فولايات وعمليات حفظ السلام يتعين أن تلبي احتياجات البلد المضيف والتحديات الناشئة. ويجب أن تؤخذ أصوات الجهات الفاعلة على أرض الواقع في الاعتبار الكامل لدى تصميم ولايات للبعثات محددة بوضوح وقابلة للتحقيق وضمان الحماية الفعالة

للمدنيين. وبما أن الحكومة المضيفة تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين، ينبغي لقوات حفظ السلام أن تكون داعمة للسلطات الوطنية في هذا الصدد.

٤ - وأردفت قائلة إن بعثات حفظ السلام ينبغي أن تكون حلا مؤقتا فقط، وألا تستخدم كبديل عن التسويات السياسية عن طريق التفاوض التي هي هدفها الأساسي. ونظرا إلى أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يؤديان إلى تقويض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد أحسنت الأمم المتحدة باعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا في هذا الصدد، ولقد أعلن الأمين العام نهجا وقائيا جديدا واعداد في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة.

٥ - ولما كانت المرأة غير ممثلة بالقدر الكافي في أنشطة الأمم المتحدة للسلام والأمن، فإن زيادة نسبة نشر الإناث في عمليات حفظ السلام من شأنه أن يجعل هذه العمليات أكثر فعالية وشمولا. ولا بد من أن يستند البت في مسألة قبول حفظة السلام إلى السلوك السابق للأفراد المعنيين وليس إلى بلدهم الأصلي. ويجب أن تمنح جميع الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام فرصة متكافئة لتقديم مساهمتها.

٦ - واختتمت كلامها قائلة إن ميانمار، على الرغم من كونها بلدا ناميا، قد أوفت بالتزاماتها المالية لحفظ السلام دون تقصير. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت مرة أخرى بلدا مساهما بقوات في عام ٢٠١٥. وتتطلع ميانمار إلى المساهمة بمزيد من المراقبين العسكريين في عمليات حفظ السلام وإلى تقاسم أفضل ممارساتها والاستفادة من مزيد من فرص التدريب في المستقبل.

٧ - السيد جهاتاراي (نيبال): قال إن حفظ السلام لطالما كان النشاط الرئيسي للأمم المتحدة والأداة التي تسعى بواسطتها إلى صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، ومهما كانت البعثات متعددة الأوجه، فإنها ليست بديلا عن تسوية سياسية عن طريق التفاوض السلمي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

٨ - وأشار إلى أن ظهور نزاعات جديدة، وتصعيد النزاعات القائمة، والعودة إلى الحرب، وازدياد التطرف العنيف العابر للحدود الوطنية والجريمة المنظمة، أوجدت جميعها طلبا غير مسبوق على تدخل الأمم المتحدة. ومع أن عمليات حفظ السلام قد تكيفت بنجاح مع الأوضاع المتغيرة والطلبات المستجدة، فالإصلاح عملية متواصلة ويحتاج إلى دعم جميع الدول الأعضاء. وقال إن نيبال أيدت

الطوعي للأمين العام المتعلق بمنح الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

١٢ - وأوضح أن الحوار المستمر والمركز والمهادف بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح عمليات حفظ السلام، مع تعزيز روح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة التي من شأنها تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري على وجه الخصوص تحقيق وحدة الهدف بين أعضاء مجلس الأمن في تصميم الولايات وتنفيذها وفي حشد رأس مالها السياسي الكامل.

١٣ - واستطرد قائلاً إنه يتعين إرساء آلية لتقديم دعم بشري ومادي إضافي في أوانه أثناء بعثات حفظ السلام لضمان سلامة وكرامة حفظة السلام على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون التعاون بين البعثات أمراً إلزامياً. وسيكون من المنصف إتاحة فرص للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للخدمة في المناصب القيادية العليا في الأمانة العامة وفي الميدان، بما يتناسب مع إسهامها بحفظة السلام، ومن شأن ذلك رفع معنويات حفظة السلام.

١٤ - وأثنى على جهود آلاف الرجال والنساء الذين خدموا كحفظة للسلام في الأمم المتحدة بامتياز في الماضي، ولا سيما من ضحوا بحياتهم، وأعلن عن تعهد بلده بتقديم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى تحسين القدرات التشغيلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٥ - السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الطبيعة المتغيرة باستمرار لعمليات حفظ السلام المعاصرة تستمر في تعقيد الولايات وبيئات عمليات بعثات حفظ السلام، مما يستلزم المزيد من المرونة والقدرة على التكيف. وعلى الرغم من أن أفضل حل للحالات النزاع يتمثل في تطبيق حلول عسكرية وسياسية في آن واحد، تواجه أغلبية بعثات حفظ السلام تهديدات أمنية غير تقليدية، مثل الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، تستلزم تغييراً في النهج المتبع لضمان حماية المدنيين وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأوضح أن التحديات الأخرى تتمثل في سهولة اختراق مناطق البعثات بسبب عدم كفاية القوات وعدم وجود آلية مناسبة للتوعية بالأوضاع السائدة في مناطق البعثات.

١٦ - وقال إنه من المؤسف، على الرغم من ضرورة وضع استراتيجية خروج في أوانه لجميع بعثات حفظ السلام، أن عملية

الأهداف المعلنة للإصلاحات الأخيرة التي اقترحتها الأمين العام في تقريره عن إعادة تشكيل هيكل ركيبة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525).

٩ - وأضاف أن نيبال فخورة بمشاركتها المستمرة والهامة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٨، بما يزيد على ٥٠٠٠ من حفظة السلام في ١٤ بعثة، مما يجعلها سادس أكبر بلد مساهم بقوات. ولقد استجابت نيبال دائماً لنداءات المساعدة من الأمم المتحدة بسبب التزامها بصون السلام والأمن الدوليين، حتى في غضون مهلة قصيرة، ونشرت القوات وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، دون محاذير وطنية، حتى في البيئات الخطرة، وستواصل القيام بذلك. وأبرز أن ولايات محددة بوضوح ومقترنة باستراتيجيات خروج وهيكل قيادة ومراقبة يمكن الركون إليها تعتبر كلها ذات أهمية حاسمة في نجاح عمليات حفظ السلام. وينبغي تجهيز حفظة السلام تجهيزاً كافياً لأداء ولايتهم وبالتالي تدريبهم على كيفية العمل بأمان وفعالية في خضم التهديدات المتعددة الأبعاد. ولقد نظمت نيبال نفسها حلقات دراسية على الصعيد الإقليمي واستضافت مركزاً حديثاً للتدريب في مجال حفظ السلام يمكن تطويره إلى مركز إقليمي متميز.

١٠ - ومضى يقول إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما الضعفاء النساء والأطفال، من الأولويات. وثمة ارتباط وثيق بين حفظ السلام وحماية حقوق الإنسان من خلال إعادة بناء المؤسسات وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في البلدان المتضررة من النزاعات. ومع أن التكنولوجيا عنصر بالغ الأهمية في نظم الإنذار المبكر، تظل العلاقات العامة الذكية والتواصل مع المجتمعات المحلية المنوط بحفظة السلام حمايتها السبيل إلى استباق الأخطار التي تهدد المدنيين.

١١ - وأردف قائلاً إنه لا غنى عن النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي جميع جهود السلام والأمن، بما في ذلك تسوية النزاعات. ومع تحقيق التكافؤ بين الجنسين، ستصبح بعثات حفظ السلام أكثر تعاطفاً وتوفراً للمدنيين حماية أفضل من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وذكر أن نيبال ملتزمة ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق مشاركة المرأة في عملياتها لحفظ السلام بمعدل ١٥ في المائة وما برحت تشجع بحمة عدداً أكبر من النساء على الانضمام إلى قوات الأمن الوطنية. ولقد أيدت نيبال أيضاً مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين ووقعت على الاتفاق

١٩ - وتابع قائلاً إن جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين التي يرتكبها حفظة السلام ضد المدنيين تحت حمايتهم تستحق الإدانة الشديدة، ولقد أنشأت حكومة بلده آلية بالتعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة الادعاءات بسوء السلوك من هذا القبيل على وجه السرعة واتخاذ إجراءات تأديبية صارمة بحق مرتكبيه. وأوضح أن حكومته ملتزمة تماما بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين (A/71/818) التي تتيح استراتيجية محسّنة على نطاق المنظمة من أجل درء هذه المشكلة ومكافحتها، وتؤيد تأييدا تاما سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسين والاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين والتصدي لهما.

٢٠ - واختتم كلامه قائلاً إن بلده يفخر بخوذه الزرق الذين وصلوا العمل بامتياز ويشيد بالذين ضحوا بأرواحهم لتأمين مستقبل أفضل لمن هم تحت حمايتهم. وأكد أنه يجب على الجميع كفالة بأن تضحيتهم لم تذهب سدى.

٢١ - السيدة إيغيل (الجزائر): قالت إن عمليات حفظ السلام أداة حيوية للأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن وأن عليها أن تتقيد بدقة بالمبادئ الأساسية للميثاق. وأشارت إلى أن استنتاجات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتوصياته تظل تكتسب أهمية في ضوء التحديات المتنامية التي تواجهها عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أوضحت أن الجزائر ترحب بجهود الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن وتشاطر رؤيته بشأن أولوية السياسة وضرورة التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. ويجب أن تتسم جميع الإصلاحات بطابع حكومي دولي لكي تكون فعالة وأن توضع بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٢٢ - وتابعت قائلة إن الحلول السياسية ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب أن تتمتع عمليات حفظ السلام باستراتيجيات خروج واضحة، وبولايات واقعية تشمل عناصر حقوق الإنسان. وفي سياق الاستعراض الاستراتيجي الجاري لعمليات حفظ السلام، من الضروري تقييم ما إذا كانت البعثات قد أُنجزت ولايتها أم لا.

٢٣ - ومضت تقول إن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين التي يرتكبها حفظة السلام لا تزال تشكل مصدر قلق شديد، لأن تلك الآفة لا تقوّض فعالية بعثات حفظ السلام فحسب، بل أيضا مصداقية المنظمة ككل. ويجب أن تكون هناك سياسة عدم التسامح

تقليص حجم مختلف قوات الأمم المتحدة، التي تستوجبها قيود الميزانية، لم تسترشد بالحالة السائدة في الميدان. فلقد أدى هذا التقليص إلى تحميل قوات حفظ السلام المتبقية فوق طاقتها وإضعافها وتعرض حياة أفرادها للخطر. وأشار إلى أن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي أن تتشاور مع البلدان المساهمة بقوات بانتظام لكفالة أن ولايات حفظ السلام تلي واقع الحال. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل المشاركة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات في صياغة السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات، بما في ذلك استعراض الولايات وتغييرها. والتعاون الثلاثي الفعال بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن هو السبيل إلى تنشيط الشراكات القائمة في عمليات حفظ السلام المعاصرة.

١٧ - ومضى يقول إن نتائج آخر اجتماع للفريق العامل المعني بالبعثات المملوكة للوحدات كانت مرضية، ولكن الاجتماع لم يعالج جميع الشواغل التي أثارها البلدان المساهمة بقوات. ورأى أن الدراسة الاستقصائية الجارية لتكاليف القوات ينبغي أن تستمر وأن الأمانة العامة ينبغي أن تُزوّد بالتوجيهات السياسية والتوصيات بشأن كيفية المضي قدما في تناول عدد من المسائل ذات الصلة، لا سيما شواغل البلدان المساهمة بقوات ذات الصلة بتسديد مرتبات القوات، الأمر الذي يستلزم اهتماما عاجلا. وتستحق الأمم المتحدة الثناء على قرارها بعقد اجتماعات عالمية كبيرة لحفظ السلام في أماكن مثل نيويورك ولندن وباريس. وأشار إلى أن اجتماع وزراء الدفاع الذي سيعقد في فانكوفر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ سيقدم دون شك توجيهات سياسية بشأن إضفاء مزيد من الفعالية على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٨ - وأشار إلى أن جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها من أكبر البلدان المساهمة بقوات، ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ مبادرات في مجال بناء القدرات في إطار نظام تأهب قدرات حفظ السلام ومواصلة نشر حفظة سلام يتميزون بمستوى جيد من التدريب والتجهيز وبحسن الانضباط. وأضاف أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقومان بعمل بالغ الأهمية وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تؤدي دورها لدعم مبادرات حفظ السلام الحالية للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يوثقا التعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز السلام العالمي.

السياسات واتخاذ القرارات، لا سيما في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٢٨ - وأردف قائلاً إن الاستهداف المتعمد من جانب الجماعات المسلحة لحفظة السلام بدافع رئيسي هو إحباط بعثات حفظ السلام ومهاجمة السكان الضعفاء هو أمر مستهجن. ويجب على البلدان المضيفة تهيئة بيئات مؤاتية يتمتع فيها أفراد حفظ السلام بالأمان بما يكفي للاضطلاع بولاياتهم، بما يشمل حماية المدنيين. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة على وجه السرعة. وفي الواقع، لقد تصدّت إدارة عمليات حفظ السلام للحالة الأمنية غير المقبولة بإعداد إطار السياسات المتعلقة بالاستخبارات في عمليات حفظ السلام. غير أن أدوات الحماية ومعدات المراقبة الجديدة المقدمة لتحسين إلمام البعثات الميدانية بالحالة ينبغي أن تستخدم فقط في سياق حماية سلامة حفظة السلام والمدنيين، حسب الاقتضاء.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي ظلت تظهر في البعثات بشكل مثير للجزع، تقوض مصداقية جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموثوقيتها وتولد الريبة بين حفظة السلام والمجتمعات المحلية التي تسعى إلى حمايتها. ولذلك، فالبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يجب أن تبادر إلى مساءلة أي ضباط متهمين داخل ولاياتها القضائية الوطنية دون تأخير. وقال إن حكومة بلده كفلت أن يتلقى جميع الضباط المرشحين للنشر في بعثات حفظ السلام تدريباً حول مراعاة الاعتبارات الجنسانية قبل نشرهم.

٣٠ - وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن تقع على عاتق مجلس الأمن، فإنه لا يزال ينبغي تشجيع إقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لصالح تحسين عمليات حفظ السلام. وقال إن المنظمات الإقليمية كثيراً ما يكون لديها فهم أفضل للسياق الجغرافي السياسي وبوسعها أن تستجيب بفعالية أكبر للحالات الطارئة على أرض الواقع. وأشار إلى أن غامبيا تتطلع إلى تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي أعد مؤخراً.

٣١ - وأوضح أن حكومة بلده قد تعهدت مؤخراً بالمساهمة بقوات وأفراد شرطة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠١٨، ولكن قدرتها على المشاركة في بعثات حفظ السلام، على غرار قدرة العديد من البلدان النامية الأخرى، كثيراً ما تكون محدودة بسبب نقص المعدات الرئيسية؛ ويمكن معالجة هذه الثغرات في

إطلاقاً بشأن الاستغلال الجنسي، مع التركيز على المنع والإنفاذ والإبلاغ والإجراءات التصحيحية لضمان قدر أكبر من المساءلة. وسعيًا للحد من سوء السلوك الجنسي، اتخذت تدابير لضمان حضور أوفر عددا لحفظة السلام من النساء.

٢٤ - وأشارت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع الشركاء على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وينبغي للجهود التعاونية المشتركة من قبيل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن أن تكون حصيداً للمشاورات المتبادلة، والمزايا النسبية لكل منهما، وتقاسم الأعباء، والتشاور في عملية صنع القرار، والتحليل المشترك والتخطيط للبعثات، والشفافية، والمساءلة، وزيارات التقييم من كلا الطرفين.

٢٥ - واختتمت كلامها قائلة إنها لمسألة تدعو للقلق أن يتواصل استهداف حفظة السلام من جانب المخزيين والجماعات المسلحة والإرهابيين؛ ولقد شهدت مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان سنة فتاكة أخرى. ولذلك، فإن وفد بلدها يتطلع إلى العرض الذي ستقدمه إدارة الدعم الميداني عن استعراضها لجميع القتلى في صفوف حفظة السلام بغية تحديد الاتجاهات ذات الصلة.

٢٦ - السيد تانغارا (غامبيا): قال إن التهديدات المتنامية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان تتطلب عمليات لحفظ السلام أذكى وأكثر استدامة. وقد شاركت غامبيا، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في أكثر من ١٠ بعثات مختلفة لحفظ السلام وأسهمت بأكثر من ٤٠٠٠ من الأفراد. وعلى الرغم من التقدم الهائل المحرز والتضحيات الجسيمة المبذولة، تبرز الحاجة إلى استعراض عمليات حفظ السلام وتحسينها عن طريق زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام، كما ذكر الأمين العام في تقريره عن خطة إصلاح عمليات حفظ السلام.

٢٧ - وأضاف أن استراتيجيات السلام الطويلة الأجل يجب أن تكون شاملة وأن تنطوي على الحوار السياسي النشط، والانتعاش الاقتصادي، وإصلاح قطاع الأمن، وبرامج المصالحة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإرساء الأسس للتنمية المستدامة. وأشار إلى أنه يجب تعزيز البعثات الميدانية بتحسين قدراتها على الأداء من خلال توفير التمويل الكافي والدعم اللوجستي، والقوات والمعدات الكافية، وكذلك عن طريق اتخاذ إجراءات حاسمة عقب إشارات الإنذار المبكر. ومن المهم تعزيز التعاون الثلاثي بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عند وضع

تشجب مدغشقر بشدة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين للمدنيين من قبل بعض الجنود، مما يقوض العمل الاستثنائي والشجاعة والتفاني لآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. فالخيار الوحيد هو سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح على الإطلاق مع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسين.

٣٦ - السيد **كابامبوي** (زامبيا): قال إن طبيعة النزاع وأسبابه وأطرافه، والتهديدات التي يشكلها للسلام والأمن الدوليين، قد تغيرت منذ تأسيس الأمم المتحدة وإنشاء هيكل السلام والأمن الحالية التابع لها: فحتى تعريف السلام والأمن الدوليين قد تغير. وعلى هذا النحو، فإن أدوات المجتمع الدولي والآليات وقواعد الاشتباك يجب أن تتغير أيضا. وإن أي نهج إزاء الأمن والسلام لا يعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات غير قابل للاستمرار في أفضل الأحوال. وما دام التخلف الاجتماعي والاقتصادي لم يعالج، والهوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال قائمة، لن يكون هناك أبدا سلام وأمن مستدامان في العالم. وليس التفاوت قائما فقط بين الدول: فإنه قائم أيضا بشكل صارخ بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وأشار إلى أن مواطني العالم بأغليبيتهم ليست لديهم وظائف أو فرص أو أمل؛ وهم يعانون من التهميش ولا يشاركون في مجتمعاتهم. فلا عجب بالتالي أن ينساق هذا العدد الكبير من الأفراد إلى الجريمة أو العنف أو التطرف.

٣٧ - واختتم كلامه قائلا إن المجتمع الدولي، مع أنه يجد نفسه مضطرا إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة وسبل لتقليص ميزانيات مختلف هيئات الأمم المتحدة وبرامجها، لا ينبغي أن يكون مصابا بقصر النظر من الناحية المالية: فالموارد التي تنفق على السلام والأمن أو على برامج التنمية ليست مجرد نفقات بل استثمارا لا يُقدَّر بثمن. فالعالم يضم ثروات أكثر من أي وقت مضى؛ وليست الموارد ما ينقصه في الوقت الحاضر بل الحس الإنساني والتضامن.

٣٨ - السيدة **حسن** (جيبوتي): قالت إن التحديات الأمنية آخذة في التنامي بسبل غير تقليدية، مع تصنيف النزاعات العنيفة والإرهاب والقرصنة من بين أخطر التهديدات التي يواجهها العالم الحديث عموما وأفريقيا بوجه خاص. ويواجه القرن الأفريقي خطرا شديدا، كما يتضح من كثرة عمليات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنتشرة في المنطقة. وستتطلب الطابع المتغير للتهديدات زيادة فهم بيئة العمليات وتعزيز التعاون بين المنظمات. وفي هذا الصدد، من شأن إعادة هيكلة ركيزة السلام

القدرات من مساهمات المعدات التي اقترحها وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

٣٢ - السيدة **أندريانا نواندرو** (مدغشقر): قالت إن وفد بلدها يؤيد الأمين العام في جهوده الرامية إلى تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى، ويرحب برؤيته المتمثلة في تجديد شامل لهيكل السلام والأمن، ولا سيما الإصلاحات التي اقترحها في تخطيط البعثات وإدارتها ودعمها، وإرساء نهج إقليمي موحد إزاء الاستراتيجية. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء والجمعية العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات يجب أن تدعم جميعا الأمين العام في تحقيق تلك المبادرات.

٣٣ - واستنادا إلى خبرة بلدها في المساهمة بضباط لخمس بعثات مختلفة لحفظ السلام، قالت إن مدغشقر تشدد على أهمية تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية من أجل زيادة الفعالية والسرعة في الميدان. ويكتسي الإطار الجديد المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن أهمية خاصة بالنظر إلى أن ٦٠ في المائة من جميع عمليات حفظ السلام تجرى في أفريقيا. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للاتحاد الأفريقي وبعثاته أيضا. وتعتمد جميع بعثات حفظ السلام على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به وعلى الموارد البشرية. ولقد قامت الدول الأعضاء بتعهدات مرحب بها لتوفير منح دراسية للتدريب في مجال الموارد البشرية، وأعربت الأمانة العامة أيضا عن اعترافها بتوسيع نطاق دعمها للبلدان النامية الراغبة في المساهمة بقوات ولكنها تحتاج إلى المساعدة لتدريبها. وتابعت قائلة إنه لا بد من أن يكون هناك مزيد من الإنصاف في التوازن بين الجنسين في صفوف أفراد القوات والشرطة المنتشرين، لأن وجود ضابطات يمكن أن يكون حاسما في التواصل مع السكان المحليين. والكفاءة على مستوى اللغات أيضا من العوامل التي يتعين النظر فيها عند نشر أفراد البعثة.

٣٤ - وبما أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في أوقات السلم، يجب التركيز على منع نشوب النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية والحلول السياسية والحوار البناء والوساطة. كما يجب التأكيد على بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع والملكية الوطنية لعمليات السلام.

٣٥ - واختتمت كلامها قائلة إن مدغشقر تدين جميع أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة التي زادت للأسف بأكثر من الضعف على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي الوقت نفسه،

الوقائية لتحديد الأسلحة هي أحد السبل الأكيدة المتاحة لحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وقال إن الكرسي الرسولي يحدد دعوته إلى مصنعي الأسلحة والدول للحد بصرامة من صنع وبيع وإهداء الأسلحة التي تستخدم لاحقا لإرهاب السكان المدنيين أو تدمير الهياكل الأساسية المدنية.

٤٣ - وأضاف أنه بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه النساء في منع نشوب الحرب عن طريق الوساطة والدبلوماسية الوقائية، يجب أن يشاركن على نحو كامل بوصفهن عناصر فاعلة في جهود السلام والأمن. وإسهامهن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يستحق الثناء. وأشار إلى السياسات الجديدة الموضوعة لتعزيز القواعد التي تحكم سلوك وانضباط أفراد الأمم المتحدة، ودعا المنظمة إلى كفالة إدماج منع الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال بصورة كاملة في تخطيط عمليات حفظ السلام. وأعرب عن أمله في أن يجري تقييم بعض حالات ما بعد انتهاء النزاع التي تعجز السلطات الوطنية الضعيفة عن إبقائها تحت السيطرة لشدة تقلبها تقييما متأنيا لدى البت في إنهاء عملية لحفظ السلام.

٤٤ - وأردف قائلاً إن العلاقة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والهيئات الإقليمية والبلدان المضيفة لا تزال أساسية لنجاح تنفيذ الولايات، ولذلك يجب تعزيزها من خلال أوجه التفاعل المنتظم والحقيقي سعياً لبناء الثقة وتوافق الآراء. وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في العديد من البعثات، لا سيما وأن الهجمات على أفراد الأمم المتحدة أصبحت أكثر تواتراً، ينبغي أن تعتبر سلامتهم وأمنهم مسألة بالغة الأهمية. ولا بد من أن يكون دور حفظة السلام في منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وفي المراحل الأولى من بناء السلام بعد انتهاء النزاعات واضحاً جداً، وينبغي أن يتلقى حفظة السلام تدريباً خاصاً بالبعثة وأن يُجَهَّزوا بما فيه الكفاية لحماية أنفسهم من المعتدين. واختتم كلامه قائلاً إن مرتكبي الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يجب أن يمثلوا أمام العدالة وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

٤٥ - السيد موراي (أستراليا): تكلم أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تحترم أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ولاحظ مع القلق عدم قيام العديد من الوفود بالرجوع إلى مبدأ جواز استخدام القوة دفاعاً عن الولاية، وأكد أن أي إشارة إلى المبادئ الأساسية لحفظ السلام لا تشمل هذا

والأمن في الأمم المتحدة التي بدأها الأمين العام أن تمكن المنظمة من التصدي لتلك التحديات بقدر أكبر من الفعالية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، أشارت إلى أن بلدها يرحب بالتوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٧ واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

٣٩ - وأضافت أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تشكل مثالا على الشراكة القوية التي وضعت هذا البلد على طريق السلام ومكنته من إجراء عمليتي انتخابات ديمقراطية. بيد أن الهجوم الذي وقع مؤخرا في مقديشو يُذَكِّر على نحو مؤلم بمدى الهشاشة التي لا تزال عليها الحالة الأمنية وبالخطر الذي تشكله جماعات إرهابية مثل تنظيم الشباب على الصومال والمنطقة ككل. ولذا قررت جيبوتي المساهمة بعدد يصل إلى ٢٠٠٠ فرد لعملية حفظ السلام تلك.

٤٠ - وأوضحت أن على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى أفريقيا بهدف تعزيز قدراتها في مجالات السلام والأمن والتنمية. ولا بد من زيادة التعاون الثلاثي لدى التصدي للتحديات عمليات حفظ السلام وتنفيذ ولاياتها. وذكرت أن حكومة بلدها، بوصفها من الأطراف الموقعة على مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، تؤيد جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الوفاء بذلك الواجب الحيوي. وبالنظر إلى المساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها النساء في عمليات حفظ السلام، ينبغي لجميع جوانب البعثات أن تشمل منظورا جنسانيا. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التكرار المقلق لسوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام، فإن حكومة بلدها ستوقع الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وستظل جيبوتي ملتزمة بصون السلام والأمن الدوليين من خلال مساهمتها بقوات في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

٤١ - رئيس الأساقفة أوزا (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام مناسب التوقيت بشكل خاص، إذ أنه يأتي في خضم تحديات كثيرة مطروحة أمام حفظ السلام. وأشار إلى أن السياسات يجري اعتمادها لضمان أن العمليات تعكس المثل العليا للمنظمة ومبادئها.

٤٢ - وأشار إلى أن حماية المدنيين ينبغي أن تكون أحد العناصر الأساسية لولايات حفظ السلام، لأنها غالبا ما تكون حاسمة لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولشرعيتها. والاستراتيجية

الاستثناء الخاص لعدم استعمال القوة غير دقيقة وتهدد بتقويض حفظة السلام العاملين في الميدان. واختتم كلامه قائلاً إن المبادئ الأساسية لحفظ السلام بمجملها تتيح لحفظة السلام تنفيذ الولايات التي أناطها بهم مجلس الأمن. وأي شيء أقل من ذلك سيخلف عمليات حفظ السلام وقواتها عرضة للفشل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٣٠ .